

توحيد الاقتصاد الليبي مهمة صعبة تواجه العراقيل

منطق الحسابات يعطل جهود إنهاء انقسام المصرف المركزي ويؤخر أي خطط للتنمية



أعمال مكبلة بخلافات الفرقاء

مليار دينار (71.4 مليار دولار بسعر الصرف الرسمي) وهو ما يزيد على حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي. ويتوقع محللون أن يواصل الصعود مع استمرار غموض مستقبل الاقتصاد.

وقال أيضا إن المقترحات الخاصة بموازنة حكومة الوحدة مرتفعة بشكل زائد عن اللازم وتتعارض مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها العام الماضي بخصوص توحيد سعر الصرف. وقال "هذه جريمة كبرى في تاريخ ليبيا".

وأدت حالة الانقسام إلى إضعاف السيطرة على السياسة النقدية الموحدة وأداء الإشراف المصرفي على النظام المصرفي الذي يضم 38 بنكا وفق بيانات اتصاد البنوك العربية، بصورة كاملة، لأن كل شق من المركزي يقوم بطباعة النقود لتعويض النقص في السيولة دون تنسيق وفي غياب ضوابط شاملة للسياسة المالية العامة.

وقال جليل حرشاوي من المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود إن "من الأفضل للكبير، بحسابات السياسة، أن يتحرك بخطوات بطيئة لأنه قد يشعر أيضا بالقلق إزاء الطريقة التي تصل من خلالها القوات الشرقية إلى الخدمات المصرفية".

وقال محافظ مصرف ليبيا المركزي في الشرق، علي الحبري، إن "عدم وجود أعمال مقاصة للبنوك الشرقية يعد جريمة اقتصادية"، لكنه أضاف أنه هو الآخر يستعد لإعادة التوحيد عبر العملية التي حددت معالمها شركة ديوليت.

إلا أنه يطعن في الأرقام التي قدمها الكبير لمستويات الدين العام ويتهمة باستخدام ذرائع سياسية لتجنب عملية التوحيد. وتشير بعض التقديرات إلى أن الدين العام الليبي تجاوز المئة

عمليات المقاصة بين طرابلس والبنوك التجارية في الشرق. واكتملت مراجعة مالية، كلفت بها شركة ديوليت، في إطار جهود السلام التي تدعمها الأمم المتحدة في يوليو اعتمادا على البيانات المقدمة من فرعي المصرف المركزي المتنافسين، لكن دون إجراء تدقيق مالي مستقل لأي منهما.

ووضعت المراجعة خارطة طريق لإعادة توحيدهما ويقول حاكما الفرعين إنهما يتبعان الخطوات المرسومة في هذه الخارطة.

وقال الصديق الكبير محافظ المصرف في طرابلس لرويترز إنه "بدأ في اتخاذ إجراءات عملية" من أجل إعادة التوحيد. وأضاف أن "المركزي يعمل مع المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة ويعتد الأمم المتحدة في ليبيا ومكتب المدعي العام للاتفاق على خارطة طريق".

وستمثل إعادة توحيد المصرف المركزي الليبي الهدف الرئيسي لأي جهد لإنهاء الانقسامات الاقتصادية. وقد قام فرع المركزي في طرابلس بمنح البنوك الشرقية من معظم عمليات المقاصة في عام 2014.

وقال العارف قاجيجي المدير التنفيذي لمجلس أصحاب الأعمال الليبيين إن "الشركات في الشرق أو الغرب تتجنب الآن استخدام البنوك الموجودة في الجانب الأخر حتى تتم معاملاتهم المالية بسهولة".

وفي ديسمبر الماضي، عندما كانت عملية السلام تمضي قدما، عقد مصرف ليبيا المركزي اجتماعا بكامل محافظيه للمرة الأولى منذ سنوات للاتفاق على سعر صرف موحد جديد يتضمن خفض قيمة العملة.

وساعدت الخطوة في تخفيف حدة أزمة السيولة واعتبرت بادرة لإعادة توحيد المصرفين المركزيين وعودة الطوارئ الحالية.

تؤكد المؤشرات وتحليلات الخبراء أن مسار توحيد الاقتصاد الليبي لا يزال يواجه الكثير من العراقيل والتحديات بسبب عدم اتفاق الفرقاء على إنهاء انقسام المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها مؤسسة النفط والبنك المركزي، وهما اللتان من المفترض أن تكونا أحد أركان بناء اقتصاد البلد النفطي ومن أهم المحركات الأساسية للتنمية.

طرابلس/بنغازي - تجد الشركات والأفراد العاديون صعوبات في إجراء المعاملات المالية الأساسية، مما يسلب الأضواء على استمرار الخلل ويكشف أن وقف الخلافات على مصادر القوة الاقتصادية بين الأطراف المتنافسة يبدو أمرا صعبا.

وقبل الاتفاق على إنهاء الحرب، عانى الليبيون وأصحاب الأعمال من مشكلة الحصول على السيولة من المصارف، التي لا تزال تتخبط تحت وطأة الانقسام، مما يبقى الاقتصاد المعتمد على الربيع النفطي في دائرة الخطر جراء التسلل التام الذي يضرب كافة القطاعات.

ويرى خبراء اقتصاد أنه على الرغم من التقدم المحرز بشأن التسوية السياسية، لكن المسار الاقتصادي يواجه العثرات بسبب محاولة شخصيات بارزة تجنب أي خسارة للنفوذ، أو تعديل أوضاعها للاستفادة من المنظومة الجديدة.

وفي السنوات السبع الماضية، ظهرت إدارة موازية في الشرق بمصرف مركزي خاص بها ورئيس لشركة نفط منافسة وغيرهما من المؤسسات الحكومية الأخرى تستند في ادعاء الشرعية إلى البرلمان الذي انتخب في 2014 ومقره طبرق.

وأثار ذلك تساؤلات مهمة حول المسألة والحساب عن الإنفاق على كل جانب وطريقة استيعاب الديون، التي تقاضاها المصرف الذي يعمل من الشرق واستخدمت لتمويل الحرب ضد طرابلس ودفع رواتب القوات المتمركزة في شرق البلاد في الحسابات الوطنية. وتقع على عاتق رئيس الوزراء المؤقت عبدالحميد الدبيبة مهمة الإعداد للانتخابات وتوحيد مؤسسات الدولة المنقسمة وتحسين الخدمات لكنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل.

ورفض البرلمان مرارا مقترحاته بخصوص الموازنة، في حين تتنازع أطراف مختلفة في كيانات سياسية عديدة أنشئت في السنوات الماضية للسيطرة على المؤسسات الكبرى بما في ذلك شركة النفط والمصرف المركزي.

وفي الوقت نفسه، يواصل الدبيبة إنفاق الأموال في أوجه الإنفاق المختلفة بما في ذلك الرواتب باستخدام تدابير الطوارئ الحالية.

حسني بي
لا يوجد مبرر لعدم قدرتنا على تحويل الأموال بين بنكين
علي الحبري
عدم وجود أعمال مقاصة للبنوك الشرقية جريمة اقتصادية



ويؤكد هذا الانطباع رجل الأعمال حسني بي، الذي قال لوكالة رويترز إن "المضرة وصلت الجميع فالويل لا يمكن أن تحول أموالا من حساب إلى حساب شخص آخر بين بنكين بينهما مئة متر في طرابلس في شارع واحد". وأضاف "لا يوجد مبرر أن تكون هكذا".

وانضم الصديق الكبير محافظ المصرف المركزي الليبي الخميس إلى المحادثات عبر الإنترنت التي تدعمها الأمم المتحدة مع رئيس الفرع المناقص في شرق ليبيا مناقشة إعادة توحيد الكيانين، إلا أن أي تحركات بهذا الصدد لا تزال في مرحلة مبكرة.

وتعكس هذه العثرات، التي تتجلى بصورة واضحة في الخلافات حول موازنة 2021 وغياب عمليات المقاصة بين البنوك في الشرق والغرب، حجم

موريتانيا تبحث دعم سوق العمل مع البنك الدولي

الأخيرة من أجل كبحها لكنها لم تتمكن من ذلك بسبب الأزمات المركبة والمتصلة أساسا في عدم وجود رؤية إصلاحية جادة.

وقال بيمانتا إن "نتائج الزيارة ستتمكن مؤسسة التمويل الدولية من تحديد الاستثمارات ومحاور تدخلها بشكل أفضل وكذلك الدعم الذي ستقدمه للشركات والمؤسسات الموريتانية خلال السنوات القادمة".

وأضاف "لقد ناقشنا مع السلطات والشركاء الوليين وشركات القطاع الخاص تحديد استراتيجية تدور حول عدد من المحاور من بينها الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم قطاع الزراعة والتنمية الحيوانية وقطاع الطاقة في موريتانيا".

سيرجيو بيمانتا
سنقدم المشاورات الصغيرة والزراعة والطاقة والتنمية الحيوانية

وأكد بيمانتا أن هذه القطاعات الثلاثة لها انعكاسات إيجابية ومباشرة على مستوى التشغيل والتنمية الشاملة التي تتطلع إليها موريتانيا.

ولدى مؤسسة التمويل الدولية محفلة مشاريع بقيمة 500 مليون دولار من الاستثمارات في موريتانيا وتشمل قطاعي الطاقة والمعادن.

نواكشوط - دخلت موريتانيا في مفاوضات مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بهدف تنمية سوق العمل من خلال تقديم تمويلات تعزز نشاط القطاع الخاص، الذي يعتبر من بين الأضعف في المنطقة العربية.

وتراهن حكومة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني على القطاع الخاص كونه أحد المجالات المهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وعاملا حيويا في خفض مستويات البطالة المرتفعة بين الشباب وبالغلة نحو 23 في المئة كما تشير إلى ذلك التقديرات الرسمية.

وأكد وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية أوسمان مامودو خلال ختام زيارة رئيس مؤسسة التمويل الدولية بافريقيا السيد سيرجيو بيمانتا إلى نواكشوط الخميس الماضي أنه تم مناقشة فرص الاستثمار المتاحة بالبلاد والشركات بين القطاعين العام والخاص وما توفره من فرص عمل ودعم للتنمية.

ونسبت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية إلى مامودو قوله إن "هذه الزيارة تأتي في وقت مهم لمساعدة الاقتصاد الموريتاني فالقطاع الخاص يعتبر عاملا مهما في خلق الثروة وتحقيق الرفاه للمواطنين".

وتنتشر البطالة على نطاق واسع بين صفوف الشباب وفي القوى العاملة النشطة بشكل عام. ورغم محاولات الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات

مستوى الدين العام في تونس يرتفع بوتيرة مقلقة

وتسعى تونس للحصول على قرض جديد بقيمة 4 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي حتى يتسنى لها مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التي كبلتها التجاذبات السياسية وزادت من أعبائها المشكلة الصحية المنجزة عن نقشي الجائحة، لكن المفاوضات توقفت من الخطوات التي قام بها قيس سعيد.

81.5
في المئة الدين العام إلى الناتج الإجمالي ويتوقع أن يبلغ 90.1 في المئة بنهاية 2021

ورغم كثرة الشكوك حول إمكانية الحصول عليه بالنظر إلى حالات سابقة، يبدو الأمر أشبه بمن يكاد لتسلسل جبل وهو لا يملك الأدوات الكفيلة بإنجاح المهمة، وقد يعكس ذلك على النظام المصرفي ولو أن البلد ليس في محل مقارنة مثلما يحصل في لبنان.

وبعد مفاوضات شاقة استطاعت تونس في 2016 انتزاع موافقة صندوق النقد للحصول على قرض بقيمة 2.8 مليار دولار ومع ذلك لم تفض التزماتها المتفق عليها إذ لم تحصل إلا على نصف ذلك المبلغ.

وقبل ذلك التاريخ حصلت في 2013 على قرض من الصندوق بقيمة 1.7 مليار دولار، لكن تونس لم تلتزم بما هو متفق عليه وحصلت على مليار دولار فقط.

خلال يونيو 2021، إن "الدين العام سجل زيادة مضطربة خلال السنوات الست الماضية".

وتضاعفت خدمة الديون مرتين تقريبا خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2015 و2021 لتقفز نسبتها من 5.14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 9.5 في المئة خلال العام الماضي ولتصل هذه النسبة إلى أكثر من 12.8 في المئة منذ بداية العام الجاري.

وتتوقع الوزارة أن يصل الدين العام إلى 109.2 مليار دينار (39.2 مليار دولار) بنهاية العام الجاري، أي ما يعادل نحو 90.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتاج تونس خلال هذا العام إلى تمويلات بقيمة تقدر بنحو 19.5 مليار دينار (قرابة 7 مليارات دولار) تشمل قروضا أجنبية بحوالي خمسة مليارات دولار.

ومن المرجح أن تصل مدفوعات الديون المستحقة هذا العام إلى 16 مليار دينار (5.7 مليار دولار)، وهو مستوى قياسي، ارتفاعا من 3.9 مليار دولار في الماضي 2.86 مليار دولار في 2019. وكانت لا تتجاوز 1.1 مليار دولار في العام 2010.

ويأتي الإعلان عن الأرقام بينما تواجه البلاد تحديات اقتصادية متصاعدة على الرغم من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي بغية تصحيح المسار السياسي الذي أرخى بظلال قاتمة على الاقتصاد المنهك.

المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعا بنحو 5.7 مليار دولار عما كان عليه في نهاية العام الماضي. ويتوزع الدين العام المستحق على البلاد بين نحو 62 مليار دينار (22.3 مليار دولار) دين خارجي، و37.2 مليار دينار (13.3 مليار دولار) دين داخلي.

ومنذ العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد في العام 2015 بدأت تونس في مراكمة الديون بشكل متسارع بعد أن تراجعت إيرادات الخزينة العامة نتيجة شلل قطاع السياحة وركود قطاع الفوسفات وتعثر القطاع الزراعي، وكل هذه المجالات تعد مصدرا مهما للعملة الصعبة.

وأشار التقرير إلى أن الدين العام المستحق على تونس يبلغ قرابة 99.3 مليار دينار (35.7 مليار دولار) في نهاية يونيو الماضي، وهو ما يمثل 81.5 في



جبل الديون يتراكم